Minufiya J. Agric. Res. Vol.39 No. 4(2): 1495-1516 (2014) "http://www.mujar.net"

الميزة النسبية والتنافسية التصديرية للبرتقال إلي الأسواق الخارجية

عمرو عبد الحميد رفعت ، عصام صبري سليمان
قسم الإقتصاد الزراعي – مركز بحوث الصحراء

(Received: Apr. 14 , 2014)

الملخص والتوصيات

استهدف البحث التعرف على الميزة النسبية والتنافسية والأثار الإقتصادية على المقتصد المصرى من تصدير محصول البرتقال، واعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على إستخدام التحليل الإحصائى الوصفى وبعض المقاييس والمعايير الإحصائية التحليلية وذلك من خلال إستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة، فضلاً عن تقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات خلال الفترة (2000-2012)، كذلك تم تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب الميزة النسبية الظاهرية وحساب التكثيف النسبي للعمالة ونسبة الاختراق للسوق العالمى.

وفيما يتعلق بنتائج البحث فقد تبين أن الزيادة السنوية لإنتاج محصول البرتقال بلغت نحو 89.76 ألف طن سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 4.30% من متوسط إنتاج محصول البرتقال خلال فترة الدراسة، وقدر صافي العائد الفداني بالأسعار المحلية للبرتقال بحوالي 2473.07 جنية بنقص يقدر بحوالي 24.76% عن نظيرتها الإقتصادية البالغة حوالي 3085.42 جنية خلال فترة الدراسة، كما قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من العملة الصعبة لمحصول البرتقال بحوالي 3.42 ألف دولار خلال فترة الدراسة.

وقد قامت الدراسة بقياس كل من الميزة النسبية الظاهرية والتكثيف النسبي للعمالة ونسبة الإختراق لمحصول البرتقال المصري للسوق العالمية، وذلك بهدف قياس المؤشر المركب للتنافسية والميزة التنافسية الظاهرية للبرتقال المصري المصدر إلي الأسواق العالمية، وتمت المقارنة بين كلا المؤشرين للتعرف علي التنافسية للبرتقال المصري، وقد تبين التقارب بين المؤشرين للصادرات المصرية من البرتقال إلي الأسواق العالمية، وتبين وجود ميزة نسبية وتنافسية للبرتقال المصري إلى الأسواق العالمية زادت عن الواحد الصحيح في جميع السنوات وبمتوسط بلغ نحو 24.875، 13.586 علي الترتيب خلال فترة الدراسة، ما يشير إلي أن البرتقال المصري يعتبر سلعة تصديرية هامة، لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكانة التصديرية للبرتقال المصري فى الأسواق العالمية خاصة فى ظل منافسة العديد من الدول لما يشكله تصدير البرتقال من تأثير هام على إجمالى الصادرات الزراعية المصرية.

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية الزراعية دوراً هاماً فى التجارة الخارجية المصرية، خاصة بعد التغيرات التى حدثت فى النظام الإقتصادي العالمى منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين وقيام التكتلات الإقتصادية العالمية والتى جعلت التجارة الخارجية تخضع للمنافسة العالمية، وتتسم التجارة الخارجية الزراعية المصرية بالتزايد المستمر فى قيمة الواردات

الزراعية بالمقارنة بالصادرات الزراعية، ولقد بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية نحو 17.16 مليار جنيهاً، بينما بلغ متوسط قيمة الواردات الزراعية نحو 39.20 مليار جنيهاً وبذلك يكون متوسط العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى نحو 22.04 مليار جنيهاً وبنسبة تمثل نحو 11.33٪ من متوسط العجز الكلى البالغ نحو 194.60 مليار جنيهاً خلال الفترة (2010-2012)[2]. وتقدر نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بنحو 43.78٪ خلال نفس الفترة، وهو ما يوضح عجز هيكل الإنتاج الزراعى المصرى عن توفير الاحتياجات الزراعية المصرية ولتغطية جزء من العجز يلزم معظمة العائد التصديرى من أهم الصادرات الزراعية، من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع الأسعار بالأسواق المحلية مما دفع الكثير من المصدرين إلى تسويق الإنتاج محلياً بدلاً من تصديره وتجنب المخاطرة والإجراءات مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد القومى بصفة عامة.

ويعد محصول البرتقال من أهم محاصيل الموالح في مصر، حيث يعتبر من المحاصيل الهامة من الناحية التصديرية، ما يجعله يمكن أن يساهم في خفض العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى، حيث بلغ متوسط قيمة صادرات البرتقال المصري نحو 2.92 مليار جنية بنسبة بلغت حوالي 17.02% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (2010-2012).[3]

المشكلة البحثية

اتجهت السياسة الزراعية فى السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الإقتصادي والإجتماعي فى ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الإقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية، ويتوقف تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته، ويمكن تقسيم تشوهات الأسواق إلى نوعين من التشوهات هما التشوهات الداخلية والتشوهات الخارجية فالتشوهات الداخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه أما التشوهات الخارجية فهى متعلقة بأسباب ترتبط بالسياسات الإقتصادية المطبقة فى الدولة، وإذا سادت فى السوق تلك التشوهات سواء الداخلية أو الخارجية فإنها تؤدى إلى إنحراف الأسعار الفعلية عن الأسعار الإقتصادية خاصة وأن بعض السلع الإستراتيجية تواجه العديد من المشاكل التصديرية لتعدد المنافسة فى الأسواق العالمية.

الهدف من البحث

فى ضوء المشكلة البحثية استهدف البحث دراسة إقتصاديات محصول البرتقال للتعرف على الميزة النسبية والتنافسية والأثار الإقتصادية على المقتصد المصرى، وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية الآتية:

1- الوضع الراهن لمحددات الطاقة الإنتاجية والإقتصادية لمحصول البرتقال في مصر.
2- التقييم المالى لبنود التكاليف المتاجر فيها والغير متاجر فيها من خلال دراسة الإيرادات، صافى العائد، القيمة المضافة وكذلك التقييم الإقتصادي لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012).
3- تحليل سياسات إنتاج محصول البرتقال خلال فترة الدراسة من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسات.

4- المؤشر المركب لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012).

الإسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على عدة أساليب بحثية لتحقيق أهدافه، تتمثل فى التحليل الإقتصادي الوصفى لشرح ووصف المتغيرات البحثية، بالإضافة إلى إستخدام أسلوب التحليل القياسى، وتقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات التى يمكن من خلالها التعرف على مستويات الحماية التى يتمتع بها منتجى محصول البرتقال، ومدى تحمل الدولة لأعباء دعم المحصول سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائى أو لمستلزمات الإنتاج، ومن ثم إظهار التشوهات الحادثة فى كل من أسواق المنتج النهائى ومستلزمات الإنتاج، كما تم تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب الميزة النسبية الظاهرية وحساب التكثيف النسبى للعمالة ونسبة الاختراق للسوق العالمى لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012)، وفيما يلي توصيف لبعض مفاهيم النظرية الإقتصادية والنماذج الإحصائية التي تم إستخدامها في البحث والمؤشرات الإقتصادية المحسوبة منها:-

أولاً- المفاهيم المرتبطة بالنظام السعرى: يعرف النظام السعرى فى الإقتصاد الحر بأنه أداة التنظيم الإقتصادي ومن أبرز المفاهيم المرتبطة بالنظام السعرى ما يلى:

(1) أسعار المساواة *Parity Prices*: تلك الأسعار التى تعطى المزرعين أو المنتجين نفس القوة الشرائية لمنتجاتهم فى فترة معينة تعتبر فترة أساس، وبمعنى آخر فإن سعر المساواة هو ذلك السعر الذى يعطى للسلعة أو لمجموعة معينة من السلع والخدمات نفس القوة الشرائية التى كانت تتمتع بها فى فترة الأساس، أى أن أسعار المساواة ما هي إلا أرقام قياسية يمكن تحديديها أو تقديرها بإستخدام العديد من الطرق.

(2) الدعم المباشر *Directed Subsidy*: يمثل المبالغ التى يتم تخصيصها سنوياً فى الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة تدبير تلك السلع والخدمات سواء عن طريق الإنتاج أو الإستيراد.

(3) الدعم غير المباشر *Indirect Subsidy*: ويمثل الفرق بين التكلفة الإقتصادية لبعض السلع أو السعر الذى تحدده الدولة لهذه السلع والتكلفة الإقتصادية الحقيقية لتلك السلع.

(4) سعر الصرف *Exchange Rate*: يقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية التى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة دولة أخرى، إلا أن أسعار الصرف الرسمية فى معظم الدول النامية لا تعكس تكلفة الفرصة البديلة للعملة الأجنبية لذلك يكون من الضرورى تقدير سعر الحدود (*Boarder Price*) وذلك بالفرق بين أسعار الصرف الحر والسعر الرسمى مضافاً إليها تكاليف النقل والهوامش التسويقية الأخرى.

(5) الاختلال السعرى *Price Distortion*: يعرف على أنه إنحراف الأسعار المحلية عن هيكل الأسعار العالمية، ومن خلال الإختلال السعرى يمكن النظر إلى إختلاف نظام الأسواق من زاوية

عجزه عن أداء وظائفه المختلفة والذى يؤدى إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد خاصة التى تتسم بالندرة النسبية.

(6) **السعر الجبرى (السعر الرسمى)** *Compulsory Price*: يقصد به ذلك السعر الذى تحدده الحكومة والذى يحصل عليه المزارع نظير تسليمه حصة معينة من المحصول وقد يكون هذا السعر أقل أو أعلى من سعر التوازن.

(7) **سعر التصدير وسعر الاستيراد** *Export, Import Price*: يتم تقويم الصادرات بالسعر *Free on board (F.O.B)* وهو سعر السلعة عند ميناء التصدير عند شحنها، أما الواردات فيتم تقويمها بالسعر *Cost, Insurance (C.I.F) Freight* وهو سعر السلعة عند ميناء الوصول شاملة تكاليف النقل والتأمين والرسوم الجمركية.

(8) **الأسعار الظلية** *Shadow Prices*: ويقصد بها الأسعار التى ترشد إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد النادرة، وبالتالى تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج أى أنها تعبر عن قيمة الناتج الحدى للموارد الإنتاجية المستخدمة عند أخذ كافة الإستعمالات البديلة لهذه الموارد فى الإعتبار، مما يمكن من معرفة قيم الموارد المتاحة عند أكفأ تخصيص لها.

نموذج مصفوفة تحليل السياسات:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات الهامة فى تحليل السياسات الزراعية خاصة السعرية، وتقيس مصفوفة تحليل السياسات التشوهات السعرية الحادثة فى إقتصاديات سلعة ما، وقد إستخدم البحث مصفوفة تحليل السياسات على مستوى السلعة لدراسة ميزتها النسبية بالمقارنة بسلعة زراعية أخرى تنتج محلياً بهدف التعرف على السياسات المستخدمة ومدى قدرتها على معالجة مشكلات القطاع الزراعى. وعادة ما يتم التقييم الإقتصادي بإستخدام أسعار الحدود وتحسب أسعار الحدود لكل من الواردات والصادرات على النحو التالى:[5]

(أ) سعر الحدود للمحاصيل الاستيرادية = السعر العالمى (فوب) بالعملة الأجنبية للدول المصدرة + تكاليف الشحن و التأمين و التداول بالعملة الأجنبية.

(ب) سعر الحدود للمحاصيل التصديرية = السعر العالمى (سيف) بالعملة الأجنبية للدول المستوردة – تكاليف النقل والتداول والشحن بالعملة الأجنبية.

المخطط العام لمصفوفة تحليل السياسات: يمكن من خلال المخطط حساب المؤشرات الخاصة بالسلعة أو المحصول لكل مرحلة من مراحل التحليل.

البيان	إجمالى العائد	مستلزمات الإنتاج	تكاليف الموارد المحلية			صافى العائد	القيمة المضافة
			العمل	الأرض	إجمالى		
أسعار السوق المحلى	*A*	*B*	*C*	*D*	*E*	*F*	*G*
أسعار الحدود	*H*	*I*	*J*	*K*	*L*	*M*	*N*
التحويلات	*O*	*P*	*Q*	*R*	*S*	*T*	*U*

حيث:

A = إجمالى العائد بأسعار السوق المحلى.

B = قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق المحلى.

C = قيمة العمل بالأسعار المحلية.

D = إيجار الأرض بالأسعار المحلية.

E = إجمالى قيمة العمل والإيجار بالأسعار المحلية.

F= صافى العائد بأسعار السوق المحلى حيث:

$F = (A - (B+E))$

N = القيمة المضافة بأسعار الحدود حيث: $N = (H-I)$

S = أثر السياسة الزراعية على إجمالى قيمة الموارد المحلية حيث: $S = (E-L)$

U = أثر السياسة الزراعية على القيمة المضافة حيث:

$U = (G-N)$

H = إجمالى العائد بأسعار الحدود.

I = قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار الحدود.

J = قيمة العمل المعدلة بمعامل التحويل.

K = إيجار الأرض بأسعار الحدود.

L= إجمالى قيمة العمل والإيجار بأسعار الحدود.

M = صافى العائد بأسعار الحدود حيث: $M = (H - (I+L))$

P = أثر السياسة الزراعية على أسعار مستلزمات الإنتاج حيث:

$P = (B-I)$

T = أثر السياسة الزراعية على إجمالى صافى العائد حيث:

$T = (F-M)$

من خلال المؤشرات فى مخطط مصفوفة تحليل السياسات يمكن إشتقاق المعاملات الآتية:

1- معامل الحماية الإسمى (NPC): ويحسب معامل الحماية الإسمى للنواتج كالتالي:

$$(NPCO = \frac{A}{H})$$

ويحسب معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج كالتالي: $(NPCI = \frac{B}{I})$

2- معدل الحماية الإسمى (NPR):

ويحسب معدل الحماية الإسمى للنواتج كالتالي:

$$(NPRO = (NPCO - 1) * 100)$$

ويحسب معدل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج كالتالي: $(NPRI = (NPCI - 1) * 100)$

3- معامل الحماية الفعال (EPC): ويحسب هذا المعامل كالتالي: $(EPC = \frac{A-B}{H-I} = \frac{G}{N})$

4- معدل الحماية الفعال (EPR): ويحسب كالتالي:

$$(EPR = (EPC-1) * 100)$$

5- معامل الميزة النسبية أو تكلفة الموارد المحلية (DRC):

ويتم حسابه فى ظل التدخل الحكومى كالتالى:

$$(DRC = \frac{C+D}{A-I} = \frac{E}{G})$$

ويتم حسابه فى ظل التحرر الإقتصادي كالتالى:

$$(DRC = \frac{J+K}{H-I} = \frac{L}{N})$$

6- معدل الدعم الحكومى للمنتجين (SRP): ويتم حسابه كالتالى: $(SRP = \frac{B}{H})$

7- معيار تكلفة سياسة الدعم (PPC): ويحسب كالتالى: $(PPC = \frac{D+C}{A-B} = \frac{E}{G})$

ثانياً- المفاهيم الإقتصادية لمؤشرات مصفوفة تحليل السياسات:

(أ) معامل الحمايـــة الأسمـــى للمنتجـــات
(N.P.C.O) *Nominal Protection Coefficien of Tradable Output*

يحسب معامل الحماية الإسمي للمنتجات من خلال النسبة بين السعر المزرعي وسعر الحدود، ويقيس هذا المعيار مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك للتعرف على أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض الضرائب الغير مباشرة عليه، فإذا زادت قيمة معامل الحماية الأسمى عن الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن المنتج يتلقى دعماً، بينما فى حالة إنخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية، أما فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية وعادلة.

(ب) معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج
(N.P.C.I) *Nominal Protection Coefficient of Tradable Input*

ويحسب معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج من خلال النسبة بين قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (المالى) وقيمتها بسعر الظل (الإقتصادي).

(جـ) معامل الحماية الفعال
(E.P.C) *Effective Protection Coefficient*

معامل الحماية الفعال هو إمتداد طبيعي لمعامل الحماية الإسمي، إلا أنه أكثر شمولاً منه، حيث يأخذ فى الإعتبار كل أنواع الحوافز السعرية ودعم مستلزمات الإنتاج والضرائب المختلفة المفروضة علي المحصول، ويحسب من خلال النسبة بين القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق (المالى) والقيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الإقتصادي)، ويبين هذا المعامل التشوهات السعرية فى كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج على حد سواء. أى يقيس صافى أثر السياسة الإقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات، كما يأخذ فى الاعتبار ظاهرة توازن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج. وفى حالة زيادة معامل الحماية الفعال عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تمتع المنتج الزراعى بحماية موجبة وذلك بفرض الضرائب على المستهلك، بما يجذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج، بينما فى حالة إنخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على معاناة المنتج الزراعى من حماية سالبة وذلك بفرض الضرائب على المنتج، بما يشير إلى هروب الموارد الإنتاجية الزراعية بعيداً عن إنتاج ذلك المنتج، أما فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيدل ذلك على وجود سياسة حيادية، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظيرتها بسعر الحدود، أى أن الدولة لا تفرض ضرائب على المنتج ولا تدعم المستهلك.

(د) معامـــل تكلفـــة المـــوارد المحليـــة *(D.R.C)*
Domestic Resource Cost

يحسب معامل تكلفة الموارد المحلية من خلال النسبة بين قيمة الموارد المحلية بسعر الظل (الإقتصادي) والقيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الإقتصادي)، ويقيس هذا المعامل الكفاءة الإقتصادية الكلية للنشاط الإنتاج وذلك بمقارنة التكلفة الإقتصادية لإستخدام الموارد المحلية بصافى التدفق الأجنبى

المتولد بهذا النشاط، أى أنه يبين الميزة النسبية للسلعة على مستوى الإقتصاد القومى من حيث إمكانية إنتاجها محلياً أو الإعتماد على إستيرادها من الخارج، ومن ثم فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود. وفى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة تكاليف إنتاج هذا المحصول حيث تفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الإعتماد على إستيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه، بينما فى حالة إنخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محلياً لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجه ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولاً تصديرياً، أما فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيشير إلى وضع التوازن، أى أن الدولة لا تحقق أرباحاً أو خسارة من إنتاج هذا المحصول محلياً.

ثالثاً- المؤشرات التنافسية:

تم دراسة المؤشر المركب للتنافسية *(CIC) Composite Indicator of Competitiveness* ودراسة الميزة التنافسية الظاهرية *Revealed (RC) Compotive* ولحساب المؤشر المركب للتنافسية لمحصول البرتقال تم حساب كل من الميزة النسبية الظاهرية للبرتقال المصري *Revealed Compotive Advantage (RCA)* وحساب التكثيف النسبى للعمالة *Relative Intensity of Labor (RIL)*، ثم دراسة نسبة الاختراق *Market Penetration Ratio (MPR)* وذلك من خلال المعادلات التالية:

(أ) الميزة النسبية الظاهرة

Revealed Compotive Advantage

$$RCA_E = (X_v/X_{tv}) / (X_{vw}/X_{tvw})$$

X_v = قيمة الصادرات المصرية من البرتقال إلى العالم بالمليون دولار

X_{tv} = إجمالى قيمة الصادرات المصرية الزراعية إلى العالم بالمليون دولار

X_{vw}= قيمة صادرات العالم من البرتقال إلى مصر بالمليون دولار

X_{tvw} = إجمالى قيمة صادرات العالم الزراعية إلى مصر بالمليون دولار

$$R_E = (RCA_E - RCA_{min}) / (RCA_{min} - RCA_{max})$$

RAC_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية إلى العالم فى العام E

RAC_{min} = أدنى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

RAC_{max} = أعلى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

وإذا كانت الميزة النسبية الظاهرية أكبر من الواحد تبين وجود ميزة نسبية ظاهرية بينما إذا كانت أقل من الواحد تبين عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للسلعة فى ذلك السوق.

(ب) نسبة اختراق السوق *Market Penetration Ratio*

$$MPR_E = M_W/(Q_W + (M_W - X_W)$$

M_W = واردات العالم من مصر من السلعة بالطن

Q_W = إنتاج العالم من السلعة بالطن

X_W= كمية صادرات العالم من السلعة إلى مصر بالطن

$R_{E1} = (MPR_E - MPR_{min}) / (MPR_{min} - MPR_{max})$

MPR_E = نسبة الاختراق للسلعة المصرية إلى العالم فى العام E

MPR_{min} = أدنى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

MPR_{max} = أعلى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

وهذه النسبة يتم حسابها للأسواق المختارة لحساب نسبة اختراق سلعة ما وكلما ازدادت تلك النسبة دل على زيادة نسبة الاختراق لتلك السلعة فى ذلك السوق.

(جـ) التكثيف النسبى للعمالة *Relative Intensity of Labor*

$RIL_E = (WL_E) / (AV_E)$

WL_E = أجور العمالة فى إنتاج السلعة

AV_E = القيمة المضافة للسلعة المصرية المنتجة

$R_{E2} = (RIL_E - RIL_{min}) / (RIL_{max} - RIL_{min})$

RIL_E = التكثيف النسبى للعمالة المنتجة للسلعة فى العام E

RIL_{min} = أدنى تكثيف نسبى للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

RIL_{max} = أعلى تكثيف نسبى للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

وهى تعكس النصيب النسبى لتكثيف العمالة فى إنتاج السلعة مع فرض أن التكاليف الأخرى غير العمالة هى تكاليف رأسمالية ثابتة. ويتبين أنها كلما كبرت تلك النسبة كان دليلاً على الاستخدام المكثف للعمالة.

(د) المؤشر المركب للتنافسية *Complaisant Indicator for Competitiveness*

ويتم استخدام المعادلات السابقة فى استخلاص المؤشر المركب للتنافسية حيث أنه عبارة عن المتوسط البسيط للمؤشرات الثلاث الأخيرة.

$CIC_E = (R_{E1} + R_{E2} + R_{E3})$

R_{E1} = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة فى السوق العالمى خلال العام E

R_{E2} = التكثيف النسبى للعمالة للسلعة خلال العام E

R_{E3} = نسبة الاختراق للسوق العالمى فى العام E

كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الصحيح كان ذلك على زيادة نسبة التنافسية للسلعة المصرية فى السوق العالمى.

(هـ) الميزة التنافسية الظاهرية Revealed Competitive Advantage

$RC_E = RCA_E - (((M_E / M_W) / (M_T / M_{WT})) * 100)$

RCA_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية فى السوق العالمى

M_E = قيمة الواردات الزراعية من البرتقال من العالم بالمليون دولار

M_W = قيمة الواردات الزراعية للعالم من البرتقال المصري بالمليون دولار

M_T = إجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية من العالم بالمليون دولار

M_{WT} = إجمالى قيمة الواردات الزراعية لدول العالم من مصر بالمليون دولار

إذا ما كانت الميزة التنافسية الظاهرية موجبة دل ذلك على وجود قدرة تنافسية للسلعة فى السوق العالمى، بينما إذا كانت سالبة دل ذلك على عدم وجود ميزة لتلك السلعة فى السوق العالمى.

وتم الإعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والبنك الأهلى المصري ومنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة (2000-2012)، بالإضافة إلى الإستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: محددات الطاقة الإنتاجية والإقتصادية لمحصول البرتقال في مصر

1. محددات الطاقة الإنتاجية لمحصول البرتقال في مصر

تتمثل أهم محددات الطاقة الإنتاجية لمحصول البرتقال في كل من المساحة المزروعة والمثمرة، الإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلي، وتبين من بيانات الجدول (1) تطور المساحة المزروعة بمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)، حيث يتبين أن متوسط تلك المساحة بلغ حوالي 256.54 ألف فدان خلال فترة الدراسة، وتذبذبت تلك المساحة بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديها الأدني والأعلي نحو 208.74 ، 355.93 ألف فدان عامى 2000 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 12.48 ألف فدان سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 4.86% من متوسط المساحة الكلية لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 88.68% من إجمالي التغيرات في المساحة الكلية للبرتقال.

كما يتبين من بيانات الجدول (1) تطور المساحة المثمرة لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)، حيث تبين أن متوسط تلك المساحة بلغ حوالي 220.10 ألف فدان خلال فترة الدراسة، وتذبذبت تلك المساحة بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديها الأدني والأعلي نحو 197.66 ، 282.69 ألف فدان عامى 2003 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 6.31 ألف فدان سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 2.87% من متوسط المساحة المثمرة لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 78.96% من إجمالي التغيرات في المساحة المثمرة للبرتقال.

وبالنسبة للإنتاجية الفدانية لمحصول البرتقال يتبين من بيانات الجدول (1) أن متوسط الإنتاجية الفدانية خلال الفترة (2000-2012) بلغ نحو 9.37 طن، وتذبذبت الإنتاجية الفدانية بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديها الأدني والأعلي نحو 7.59 ، 10.14 طن عامى 2001 ، 2006 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.16 طن سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 1.71% من متوسط الإنتاجية الفدانية لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 65.51% من إجمالي التغيرات في الإنتاجية الفدانية لمحصول البرتقال.

كما يتبين من بيانات الجدول (1) تطور الإنتاج الكلي لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)، حيث تبين أن متوسط الإنتاج بلغ حوالي 2086.46 ألف طن خلال فترة الدراسة، وتذبذبت الإنتاج بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديه الأدني والأعلي نحو 1610.52 ، 2786.40 ألف طن عامى 2000 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 89.76 ألف طن سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 4.30% من متوسط إنتاج محصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 94.52% من إجمالي التغيرات في إنتاج البرتقال.

جدول (1): المعالم الإحصائية لمعادلات الإتجاه الزمني العام في الصورة الخطية لتطور أهم المحددات الإنتاجية والإقتصادية لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)

البيان		الوحدة	الحد الأقصي		الحد الأدني		المتوسط	R^2	F	معامل الإختلاف (%)	معدل التغير السنوي (β)	معدل التغير (%)
المتغيرات الإنتاجية	المساحة المزروعة	(ألف فدان)	للمساحة	355.93	للمساحة	208.74	256.54	0.8868	**86.19	20.12	12.48	4.86
			السنة	2012	السنة	2000						
	المساحة المثمرة	(ألف فدان)	للمساحة	282.69	للمساحة	197.66	220.10	0.7896	**41.28	12.57	6.31	2.87
			السنة	2012	السنة	2003						
	الإنتاجية الفدانية	(طن)	الانتاجية	10.14	الانتاجية	7.59	9.37	0.6551	**20.89	8.40	0.16	1.71
			السنة	2006	السنة	2001						
	الإنتاج الكلي	(ألف طن)	الانتاج	2786.40	الانتاج	1610.52	2086.46	0.9452	**189.60	17.23	89.76	4.30
			السنة	2012	السنة	2000						
المتغيرات الإقتصادية	الأسعار المزرعية	(جنية/طن)	القيمة	1250	القيمة	650	923.68	0.8465	**60.66	25.90	56.53	6.12
			السنة	2012	السنة	2000						
	الإيراد الكلي	(ألف جنية/فدان)	القيمة	16.25	القيمة	6.90	10.52	0.9496	**207.09	29.55	0.78	7.41
			السنة	2012	السنة	2000						
	التكاليف الإنتاجية	(ألف جنية/فدان)	القيمة	11.10	القيمة	5.80	8.04	0.9552	**234.56	21.56	0.43	5.35
			السنة	2012	السنة	2000						
	صافي العائد	(ألف جنية/فدان)	القيمة	5.15	القيمة	0.25	2.48	0.8469	**60.84	58.49	0.34	13.71
			السنة	2012	السنة	2002						
	سعر التصدير	(دولار/طن)	القيمة	602	القيمة	196	365.23	0.5777	**15.05	43.60	31.08	8.51
			السنة	2009	السنة	2001						
	كمية الصادرات	(ألف طن)	للصادرات	1322.14	للصادرات	165.99	493.84	0.7750	**37.89	79.16	88.37	17.89
			السنة	2012	السنة	2003						
	قيمة الصادرات	(مليون دولار)	للصادرات	538.16	للصادرات	16.56	197.87	0.7857	**40.32	100.78	45.38	22.93
			السنة	2011	السنة	2000						

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (1) بالملحق.

2- المحددات الإقتصادية لإنتاج البرتقال في مصر

تتمثل أبرز المحددات الإقتصادية لإنتاج البرتقال في كل من الأسعار المزرعية، الإيراد الكلي، التكاليف الإنتاجية وصافي العائد، سعر التصدير، كمية الصادرات وقيمة الصادرات حيث يتبين من بيانات الجدول (1) تطور الأسعار المزرعية لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)، ويتبين أن متوسط السعر المزرعي بلغ حوالي 923.68 جنية للطن خلال فترة الدراسة، وتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديه الأدني والأعلي نحو 650 ، 1250 جنية للطن عامى 2000 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام

وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 56.53 جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 6.12% من متوسط السعر المزرعي لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 84.65% من إجمالي التغيرات في السعر المزرعي لمحصول البرتقال.

وفيما يتعلق بالإيراد الكلي لمحصول البرتقال يتبين من بيانات الجدول (1) أن متوسط الإيراد الكلي بلغ حوالي 10.52 ألف جنية للفدان خلال فترة الدراسة، وتذبذبت قيمة الإيراد الكلي بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديه الأدني والأعلي نحو 6.90 ، 16.25 ألف جنية للفدان عامى 2000 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 780 جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 7.41% من متوسط الإيراد الكلي لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 94.96% من إجمالي التغيرات في الإيراد الكلي لمحصول البرتقال.

وفيما يتعلق بالتكاليف الإنتاجية لمحصول البرتقال يتبين من بيانات الجدول (1) أن متوسط التكاليف الإنتاجية خلال الفترة (2000-2012) بلغ نحو 8.04 ألف جنية للفدان، وتراوحت قيمة التكاليف الإنتاجية بين حد أدني وحد أقصي بلغا نحو 5.80 ، 11.10 ألف جنية للفدان عامي 2000 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 430 جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 5.35% من متوسط التكاليف الإنتاجية لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 95.52% من إجمالي التغيرات في التكاليف الإنتاجية لمحصول البرتقال.

كما يتبين من بيانات الجدول (1) تطور صافي العائد لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)، حيث تبين أن متوسط صافي العائد بلغ حوالي 2.48 ألف جنية للفدان خلال فترة الدراسة، وتذبذبت قيمة صافي العائد بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديه الأدني والأعلي نحو 0.25 ، 5.15 ألف جنية للفدان عامى 2002 ، 2012 علي الترتيب، ما يشير إلي الأهمية التصديرية لهذا المحصول في السنوات الأخيرة، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 340 جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 13.71% من متوسط صافي العائد لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 84.69% من إجمالي التغيرات في صافي العائد لمحصول البرتقال.

وفيما يتعلق بسعر التصدير لمحصول البرتقال يتبين من بيانات الجدول (1) أن متوسط سعر التصدير خلال فترة الدراسة بلغ نحو 365.23 دولارللطن، وتذبذبت قيمة سعر التصدير بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديه الأدني والأعلي نحو 196 ، 602 دولار للطن عامى 2001 ، 2009 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 31 دولار سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 8.15% من متوسط سعر التصدير لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 57.77% من إجمالي التغيرات في سعر التصدير لمحصول البرتقال.

كما يتبين من بيانات الجدول (1) تطور كمية الصادرات لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة

(2000-2012)، حيث تبين أن متوسط كمية الصادرات بلغت نحو 493.84 ألف طن خلال فترة الدراسة، وتذبذبت كمية الصادرات بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديها الأدني والأعلي حوالي 165.99 ، 1322.14 ألف طن عامى 2003 ، 2012 علي الترتيب، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 88.37 ألف طن سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 17.89% من متوسط كمية الصادرات لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 77.50% من إجمالي التغيرات في كمية صادرات البرتقال المصري.

وبالنسبة لقيمة الصادرات لمحصول البرتقال في مصر يتبين من بيانات الجدول (1) أن متوسط قيمة صادرات البرتقال خلال فترة الدراسة بلغت نحو 197.87 مليون دولار، وتذبذبت قيمة صادرات البرتقال بين الإرتفاع والإنخفاض فبلغ حديها الأدني والأعلي نحو 16.56 ، 538.16 مليون دولار عامى 2000 ، 2011 علي الترتيب، ما يشير إلي الأهمية التصديرية لهذا المحصول في السنوات الأخيرة، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي 45.38 مليون دولار سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو 22.93% من متوسط قيمة صادرات محصول البرتقال خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي 78.57% من إجمالي التغيرات في قيمة صادرات محصول البرتقال.

ثانياً: تقدير مصفوفة تحليل السياسات

Policy Analysis Matrix

تم إستخدام مصفوفة تحليل السياسات لتقدير معاملات الحماية الإسمية والفعالة والتعرف على مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتحديد توجهات السياسة السعرية التى تنتهجها الدولة، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية لتحديد الميزة النسبية لمحصول الدراسة. وتتكون مصفوفة السياسات من بندين هامين هما التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول البرتقال مقيمة مالياً وإقتصادياً، والثاني العوائد الإنتاجية مقيمة مالياً وإقتصادياً بالسعر المحلي (سعر السوق) والسعر العالمي (سعر الحدود) لنفس المحصول، بالإضافة إلي إستخراج صافي العائد مقيم مالياً وإقتصادياً لهذا المحصول.

(أ) التقييم المالي والإقتصادي لبنود تكاليف إنتاج محصول البرتقال

وتشير نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البرتقال بالجدول (2) إلى أن التقييم المالي لعنصر العمل يفوق التقييم الإقتصادي، حيث تُقدر قيمة عنصر العمل بالتقييم المالي بنحو 3084 جنية للفدان، في حين تُقدر بالتقييم الإقتصادي بنحو 2066.28 جنية للفدان، بزيادة تُقدر بنحو 49.25% عن نظيرتها الإقتصادية، مما يشير إلي إرتفاع أجور العمل محلياً عنها عالمياً.

وبالنسبة لقيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة) تبين أن التقييم المالي لها يقل عن قيمتها بالتقييم الإقتصادي لمتوسط فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة التقييم المالي نحو 2039.23 جنية للفدان، في حين تُقدر بالتقييم الإقتصادي بنحو 2412.10 جنية للفدان، بإنخفاض يُقدر بنحو 15.46% عن نظيرتها الإقتصادية، مما يبرهن علي أن بنود مستلزمات الإنتاج (الأسمدة والمبيدات

والتقاوى والأخرى) تكون مدعومة من جانب الدولة لمزارعي محصول البرتقال.

كما تبين أن التقييم المالي لإجمالي التكاليف الإنتاجية يفوق التقييم الإقتصادي لها، حيث بلغ إجمالي التكاليف الإنتاجية بالتقييم المالي نحو 8046.16 جنية بزيادة تقدر بنحو 1.56٪ عن نظيرتها الإقتصادية البالغة حوالى 7922.58 جنيهاً للفدان، أي أن الأسعار المحلية لبنود التكاليف الإنتاجية لمحصول البرتقال ترتفع عن مثيلتها العالمية، مما يشير إلي وجود ضرائب غير مباشرة تُفرض علي المزارعين أي ضرائب ضمنية يتحملها منتجي محصول البرتقال.

ومما سبق يتبين أن الأهمية النسبية لكل من تكاليف مستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة) وتكاليف الموارد المحلية (المدخلات الغير قابلة للتجارة) بلغت نحو 25.34%، 74.66% علي الترتيب من إجمالي التكاليف المالية، في حين تمثل التكاليف الإقتصادية لكل من تكاليف مستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة) وتكاليف الموارد المحلية (المدخلات الغير قابلة للتجارة) نحو 30.45%، 69.55% علي الترتيب من إجمالي التكاليف الإقتصادية.

(ب) التقييم المالي والإقتصادي لعائد إنتاج محصول البرتقال

يعتبر إجمالي العائد الفداني أحد أهم عناصر مصفوفة تحليل السياسات ويعبر عنه بالنواتج أو المخرجات من المحصول، وهو عبارة عن الكمية المنتجة من المحصول مضروبة في سعره المزرعي (سعر السوق)، أما إذا استخدم سعر الحدود بدلاً من السعر المزرعي عندئذ يطلق عليه إجمالي العائد الفداني الإقتصادي، ويتضح من بيانات الجدول (2) أن إجمالي العائد المُقيم بأسعار الحدود يفوق نظيره المقيم بالأسعار المزرعية، حيث بلغ نحو 11.008 ألف جنية للفدان، في حين بلغ نحو 10.519 ألف جنية للفدان بالتقييم المالي، بنقص يُقدر بحوالى 4.65٪ عن نظيرتها الإقتصادية، ويرجع ذلك للتفاوت الكبير في الفرق بين الأسعار المحلية والعالمية المستخدمة في تقدير إجمالي العائد، الأمر الذي يشير إلي إتباع الدولة لسياسة عدم تشجيع المزارعين لزراعة محصول البرتقال.

(ج) المؤشرات المالية والإقتصادية لمحصول البرتقال

كما تشير بيانات الجدول (2) إلي أهم المؤشرات المالية والإقتصادية لمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة، والتي سيتم توضيحها كما يلي:

1- **صافي العائد الفداني:** ويعبر عن صافي العائد الفداني بالفرق بين إجمالي العائد الفداني والتكاليف الكلية، ويزداد صافي العائد بزيادة إجمالي العائد أو إنخفاض التكاليف الكلية، وتبين أن صافي العائد الفدانى بالأسعار المحلية (أسعار السوق) يُقدر بحوالى 2473.07 جنيهاً للفدان بنقص يقدر بحوالى 24.76٪ عن نظيرتها الإقتصادية البالغة حوالى 3085.42 جنيهاً للفدان.

2- **القيمة المضافة:** يعبر هذا المؤشر عن مدي مساهمة مستلزمات الإنتاج في العائد، ويحسب بالفرق بين إجمالي العائد وتكلفة مستلزمات الإنتاج، وتبين أن القيمة المضافة بالأسعار المحلية (أسعار السوق) تُقدر بحوالى 8480

جنيهاً للفدان بنقص يقدر بحوالى 1.37٪ عن نظيرتها الإقتصادية البالغة حوالى 8595.90 جنيهاً للفدان.

3- تحويلات إجمالي العائد للمخرجات: تعكس التحويلات أثر التدخلات في السياسة المنفذة وإخفاقات السوق، والتي تعكس الفرق بين العوائد والتكاليف المقدرة بأسعار السوق وأسعار الحدود، وتتمثل التحويلات في مصفوفة تحليل السياسات بالإختلافات بين القيمة المالية والإقتصادية لكل من العوائد والتكاليف وصافي العائد، وقد تبين أن تحويلات إجمالي العائد لمحصول البرتقال كانت سالبة وبلغت (-488.77) جنية للفدان، وهو ما يشير إلي أن منتجي البرتقال يتقاضون سعراً محلياً أقل من نظيره بالأسعار العالمية، أي أن هناك ضريبة تفرضها الدولة علي منتجي محصول البرتقال.

4- تحويلات مستلزمات الإنتاج المتاجر فيها: يتبين أن تحويلات المدخلات المتاجر فيها (مستلزمات الإنتاج) لمحصول البرتقال بلغت نحو (-372.87) جنية للفدان، وهي قيمة سالبة مما يشير إلي أن منتجي البرتقال يدفعون لعناصر الإنتاج المتاجر فيها أسعاراً أقل من نظيرتها العالمية أي يحصلون علي دعماً لمحصول البرتقال.

5- تحويلات إجمالي الموارد المحلية غير المتاجر فيها: وتبين من تقدير تحويلات إجمالي الموارد المحلية (العمل والأرض والمصروفات العمومية) وهي موارد غير متاجر فيها لمحصول البرتقال أنها بلغت نحو 496.45 جنية للفدان، ونظراً لأن قيمة هذه التحويلات موجبة، ما يدل علي أن منتجي البرتقال يدفعون لعناصر الإنتاج المحلية أسعاراً أعلي من نظيرتها العالمية.

6- تحويلات صافي العائد: تعتبر التحويلات الصافية من أهم المؤشرات بمصفوفة تحليل السياسات، حيث أنها تعطي مؤشراً عاماً علي كفاءة أداء النشاط السلعي، وقد قدرت التحويلات الصافية بنحو (-612.35) جنية للفدان، وحيث أن قيمة هذه التحويلات سالبة، مما يشير إلي أن النشاط السلعي للمحصول يحقق خسارة وذلك يدل علي تدخل الدولة في النشاط السلعي لمحصول البرتقال لمتوسط فترة الدراسة.

جدول رقم (2): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012)

البيان	إجمالي العائد	مستلزمات الإنتاج	تكاليف الموارد المحلية				صافي العائد	القيمة المضافة
			العمل	الأرض	مصروفات عمومية	إجمالي		
تقييم مالي	10519.23	2039.23	3084.00	2123.08	799.85	6006.93	2473.07	8480.00
تقييم إقتصادي	11008.00	2412.10	2066.28	2493.10	951.10	5510.48	3085.42	8595.90
أثر السياسات	(488.77)	(372.87)	1017.72	(370.02)	(151.25)	496.45	(612.35)	(115.90)

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

7- تحويلات القيمة المضافة: يتضح من بيانات الجدول السابق أن تحويلات القيمة المضافة لمحصول البرتقال سالبة بلغت نحو (-115.90) جنية للفدان، ما يشير إلي أن مستلزمات الإنتاج المُقيمة مالياً تقل عن مستلزمات الإنتاج المُقيمة إقتصادياً خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البرتقال

تم إشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية من مصفوفة تحليل السياسات كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (3)، وتشمل تلك المعاملات معامل الحماية الإسمية، معامل الحماية الإسمية لمستلزمات الإنتاج، معامل الحماية الفعال ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) وقد تم تقدير تلك المعاملات لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012) علي النحو التالي:

1- معامل الحماية الإسمي للعائد الفداني لمحصول البرتقال *(NPCO)*: يشير إلي النسبة بين العائد مقاساً بأسعار السوق والعائد مقاساً بأسعار الحدود، ليقيس بذلك أثر السياسة السعرية التأشيرية علي العائد من المحصول، ويتبين من بيانات الجدول (3) أن معامل الحماية الإسمى للناتج من محصول البرتقال خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالى 0.956 وهذا يوضح التقارب النسبي للأسعار المحلية من الأسعار العالمية، إلا أنه يشير إلي عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة لمحصول البرتقال وذلك لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، مما يعنى إنخفاض أسعار البرتقال المحلية عن مثيلتها العالمية بقدر ضئيل، وقد يعنى ذلك أيضاً حصول مزارعى البرتقال على ما يعادل نحو 95.6٪ من قيمة ناتجهم بالسعر العالمى، مما يعنى أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية ضئيلة ودعماً للمستهلك يمثل نحو 4.4٪ من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بحوالي 11008 جنية للفدان خلال فترة الدراسة، الأمر الذى يلزم معه حماية مزارعي البرتقال بزيادة قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية بإتباع الحزم التكنولوجية الحديثة وتكثيف دور الإرشاد الزراعى وغيرها من كافة السبل التى تحقق الزيادة المنشودة.

2- معامل الحماية الإسمى لمستلزمات إنتاج البرتقال *(NPCI)*: يشير هذا المعامل إلي أثر السياسة السعرية علي مستلزمات إنتاج المحصول من خلال النسبة بين قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق وقيمتها بأسعار الحدود، وذلك يعكس مدي تحمل الدولة عبء دعم المحصول أو فرض ضرائب علي المنتج، ويتضح أن قيمة معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة) لمحصول البرتقال خلال فترة الدراسة أقل من الواحد الصحيح الأمر الذى يعكس أن أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدمة تقل قيمتها عن قيمتها العالمية، وقد بلغت قيمة معامل الحماية الإسمى للمستلزمات الإنتاجية حوالى 0.845، ما يشير إلي أن المزارع يدفع نحو 84.5٪ من قيمتها العالمية، مما يعنى أن نسبة الدعم المقدمة من الدولة لمستلزمات إنتاج البرتقال بلغت حوالي 15.50%، وقد يرجع إنخفاض قيمة الدعم إلى أن اتجاهات السياسة الزراعية المصرية تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجياً

عن مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع تكلفتها الإقتصادية وهذا من شأنه أن يؤدى إلى عدم الإسراف فى إستخدامها والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

3- معامل الحماية الفعال لمحصول البرتقال *(EPC)*: يتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال بلغت نحو 0.987 ما يشير إلي أن مزارعي محصول البرتقال لا يحصلون ألا على حوالى 98.70% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ويتحمل ضرائب ضمنية ودعماً للمستهلك بلغ نحو 1.30% خلال فترة الدراسة، بالرغم من إنخفاض قيمة مستلزمات الإنتاج المحلية عن قيمتها الإقتصادية مما يؤكد ضرورة زيادة قيمة الإنتاج، من خلال زيادة الإنتاجية الفدانية لتعويض المنتجون النقص السابق إيضاحه فى القيمة المضافة.

4- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) لمحصول البرتقال *(DRC)*: وقد تبين أن معامل تكلفة الموارد المحلية (معامل الميزة النسبية) قد بلغ نحو 0.641، مما يعنى أن هناك ميزة نسبية لمحصول البرتقال المصري في الأسواق العالمية، بمعنى أنه يلزم نحو 0.641 وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة نقد أجنبى، مما يشير إلى أفضلية إنتاج محصول البرتقال محلياً دون إستيراده من الخارج لمواجهة الإستهلاك المحلى، كما يشير أيضاً إلى إستمرار إرتفاع تكلفة إستيراد البرتقال من الخارج مقارنة بإنتاجه محلياً، ولقد قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من البرتقال من العملة الصعبة بنحو 3.42 ألف دولار خلال فترة الدراسة.

5- معدل الدعم الحكومى لمنتجى البرتقال *(SRP)*: تبين أن معدل الدعم الحكومى لمنتجى محصول البرتقال خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو 0.185 مما يشير لأثر سياسة التحرر الإقتصادي على تكلفة مستلزمات الإنتاج (الموارد المحلية).

6- معامل تكلفة سياسة الدعم *(PPC)*: تبين أن معامل تكلفة سياسة الدعم لمحصول البرتقال قد بلغت حوالى 0.708 خلال فترة الدراسة، مما يعنى أن القيمة المضافة تزيد عن تكلفة الموارد المحلية إذ أن 0.708 جنيهاً من تكلفة الموارد المحلية تعطى واحد جنية كقيمة مضافة، وهذا يدل على زيادة كفاءة إستخدام الموارد المحلية.

جدول (3): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول البرتقال خلال الفترة (2000-2012)

معامل الحماية الإسمى للنواتج *(NPCO)*	معامل الحماية الإسمى للمستلزمات *(NPCI)*	معدل الحماية الإسمى للنواتج *(NPRO)*	معدل الحماية الإسمى للمستلزمات *(NPRI)*	معامل الحماية الفعال *(EPC)*	معدل الحماية الفعال *(EPR)*	معامل الميزة النسبية تكلفة الموارد المحلية *(DRC)*	معدل الدعم الحكومى للمنتجين *(SRP)*	تكلفة سياسة الدعم *(PPC)*	ما يوفره إنتاج الفدان من العملة الصعبة (دولار/فدان)
0.956	0.845	4.44-	15.46-	0.987	1.35-	0.641	0.185	0.708	3422.21

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول (2).

رابعاً: المؤشرات التنافسية لمحصول البرتقال فى السوق العالمى

يختلف مفهوم الميزة النسبية عن نظيرتها التنافسية في أن الميزة النسبية ترجع إلي الإختلاف في سعر السلعة نتيجة الإختلاف في هيكل التكلفة من دولة لأخري، ولا تكفي الميزة النسبية وحدها لتحقيق مبدأ التنافس الكامل، وذلك لأنها تعتمد علي معطيات إستاتيكية من عوامل الإنتاج ومدي توافر مياه الري بالإضافة إلي الخبرة في زراعة المحاصيل، بينما الميزة التنافسية تعتمد علي جهود الأفراد في خلق تلك الميزة عن طريق الإبتكار والتطوير التكنولوجي وإدخال منتج جديد أو إستحداث طريقة إنتاج أو مدخل جديد للتسويق أو طريقة مميزة لأداء الأعمال وتحديث مفهوم الإدارة القائم علي مبدأ التخصص الأمثل للمعارف والتكنولوجيا الحديثة، كما تتضمن الميزة التنافسية معاملات ما بعد الحصاد وعمليات التسويق والتصدير والتحديد الدقيق للسعر التنافسي.[4] كما يتم قياس المؤشر المركب للتنافسية لمحصول البرتقال المصري المصدر للسوق العالمي من خلال حساب كل من الميزة النسبية الظاهرية للبرتقال المصري، والتكثيف النسبي للعمالة في إنتاج البرتقال، وكذلك نسبة إختراق البرتقال المصري للسوق العالمي.

وتشير بيانات الجدول (4) إلى أن مقياس الميزة النسبية الظاهرية لمحصول البرتقال المصري قد زاد عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة، مما يؤكد الميزة النسبية لهذا المحصول في الأسواق العالمية، وقد تراوحت قيمة ذلك المقياس بين حد أدني بلغ حوالي 7.797 عام 2000، وقد يعزي ذلك إلي إنخفاض قيمة صادرات مصر من البرتقال في ذلك العام، وحد أقصي قُدر بحوالي 48.483 عام 2011، وقد يرجع ذلك لإرتفاع قيمة صادرات مصر من البرتقال في ذلك العام، وبمتوسط بلغ نحو 24.875 خلال الفترة (2000-2012)، كما تبين من الجدول السابق أن مقياس الميزة النسبية الظاهرية المعدلة لمحصول البرتقال المصري قد زاد عن الصفر في جميع سنوات الدراسة، مما يؤكد الميزة النسبية لهذا المحصول في الأسواق العالمية، وقد تراوحت قيمة ذلك بين حد أدني بلغ حوالي 0.773 عام 2000، وقد يعزي ذلك إلي إنخفاض قيمة صادرات مصر من البرتقال في ذلك العام، وحد أقصي قُدر بحوالي 0.960 عام 2011، وقد يرجع ذلك لإرتفاع قيمة صادرات مصر من البرتقال في ذلك العام، وبمتوسط بلغ نحو 0.894 خلال الفترة المذكورة.

أما بالنسبة للتكثيف النسبي للعمالة المستخدمة في إنتاج البرتقال المصري، فقد تبين من بيانات الجدول السابق الثبات النسبي في إستخدام العمالة لإنتاج البرتقال، إلا أنه يتضح أن هناك إنخفاض طفيف في الإستخدام النسبي للعمالة في السنوات الأخيرة، حيث بلغ تكثيف العمالة نحو 0.329، 0.331، 0.301 خلال أعوام 2010، 2011، 2012 علي الترتيب، في حين بلغ متوسط التكثيف النسبي للعمالة نحو 0.375 خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمعدل إختراق السوق لمحصول البرتقال المصري للسوق العالمي، فيتبين من الجدول (4) التذبذب الواضح في نسبة إختراق الأسواق العالمية، حيث بلغت نسبة الإختراق نحو 0.031، 0.039، 0.037، 0.090 خلال أعوام 2005، 2006، 2007، 2008 علي الترتيب، ثم إزدادت نسبة الإختراق لتبلغ نحو 0.112، 0.113، 0.129، 0.153 خلال أعوام 2009، 2010، 2011، 2012 علي الترتيب، في حين بلغ متوسط نسبة إختراق السوق لمحصول البرتقال حوالي 0.066 خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (4): المؤشرات التي تقيس المؤشر المركب للتنافسية والميزة التنافسية الظاهرية لمحصول البرتقال المصري خلال الفترة (2000-2012)

السنة	الميزة النسبية الظاهرية	الميزة النسبية الظاهرية المعدل[1]	التكثيف النسبي للعمالة	نسبة اختراق السوق
2000	7.797	0.773	0.385	0.039
2001	21.391	0.911	0.359	0.042
2002	8.483	0.789	0.486	0.019
2003	10.858	0.831	0.414	0.024
2004	15.107	0.876	0.394	0.032
2005	20.657	0.908	0.396	0.031
2006	20.148	0.905	0.393	0.039
2007	22.684	0.916	0.350	0.037
2008	31.900	0.939	0.365	0.090
2009	38.503	0.949	0.369	0.112
2010	30.271	0.936	0.329	0.113
2011	48.483	0.960	0.331	0.129
2012	47.092	0.958	0.301	0.153
المتوسط	24.875	[2]0.894	0.375	0.066

[1] الميزة النسبية الظاهرية المعدلة = (الميزة النسبية الظاهرية-1)/(الميزة النسبية الظاهرية+1)

[2] متوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

الموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية و الزراعة، http://www.fao.org

ومما لا شك فيه أن كل من مؤشرات الميزة النسبية الظاهرية، والتكثيف النسبي للعمالة، ونسبة إختراق السوق سوف تؤثر علي كل من المؤشر المركب والميزة التنافسية الظاهرية لمحصول البرتقال المصري في الأسواق العالمية، حيث تستخدم تلك المؤشرات لقياس هذين المؤشرين، واتضح من بيانات الجدول (5) أن المؤشر المركب للتنافسية لمحصول البرتقال أخذ فى التذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدني قيمة للمؤشر المركب للتنافسية للبرتقال عام 2000 نحو 2.74، بينما بلغت أعلي قيمة للمؤشر المركب للتنافسية عام 2011 نحو 16.314، وبمتوسط بلغ نحو 8.439 خلال الفترة (2000-2012)، ويجب ملاحظة أن التذبذب الواضح للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول البرتقال يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً ليس فقط على الصادرات المصرية من البرتقال ولكن على الصادرات

الزراعية بصفة عامة، الأمر الذى يشير إلى عدم وجود خطة تصديرية كفء لتصدير البرتقال المصري للأسواق العالمية.

كما تبين من الجدول (5) وجود ميزة تنافسية ظاهرية للبرتقال المصري إلى الأسواق العالمية وإن كانت تلك الميزة التنافسية متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدني ميزة تنافسية للبرتقال المصري نحو 4.590 فى عام 2000، بينما بلغت أعلي قيمة للميزة التنافسية للبرتقال المصري عام 2011 نحو 19.296، وبمتوسط بلغ نحو 13.586 خلال فترة الدراسة، ويشير كلا المؤشرين السابقين إلى أن البرتقال المصري يعتبر سلعة تصديرية هامة، لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكانة التصديرية للبرتقال المصري فى الأسواق العالمية خاصة فى ظل منافسة العديد من الدول لما يشكله تصدير البرتقال من تأثير هام على إجمالى الصادرات الزراعية المصرية.

جدول رقم (5): مقارنة المؤشر المركب للتنافسية والميزة التنافسية الظاهرية لمحصول البرتقال المصري خلال الفترة (2000-2012)

السنة	المؤشر المركب للتنافسية	الميزة التنافسية الظاهرية
2000	2.740	4.590
2001	7.264	13.320
2002	2.996	4.819
2003	3.765	7.855
2004	5.178	11.462
2005	7.028	14.346
2006	6.860	14.923
2007	7.690	15.189
2008	10.785	19.027
2009	12.995	21.286
2010	10.237	11.406
2011	16.314	19.296
2012	15.849	19.098
المتوسط	8.439	13.586

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول (4).

وإستخلص البحث التوصيات التالية:

1- العمل علي إيجاد جهاز تصديري ومؤسسات تصديرية ذات كفاءة عالية لدراسة الأسواق الخارجية وإحتياجاتها من البرتقال المصري من ناحية الكمية والنوعية وزمن التصدير.

2- الإستفادة من الميزة النسبية والتنافسية الظاهرية لمحصول البرتقال المصري بزيادة كمية صادراته وتحقيق النفاذية إلي الأسواق العالمية والإستجابة إلي طبيعة هذه الأسواق وأذواق المستهلكين.

3- مراعاة التذبذب فى العائد الإقتصادي لبعض المحاصيل التصديرية الهامة مما يستلزم وضع سياسات إنتاجية وتصديرية محفزة لزراعة تلك المحاصيل وذلك كمصدر لتوفير العملة الصعبة.

4- توفير برامج الإرشاد الزراعى الجادة والمرشدين الجادين مع تدريب المرشدين للتعامل مع المزارعين.

المراجع

(1) البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد متفرقة.

(3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

(4) إيمان محمد أحمد بديوي (دكتور)، بعض مؤشرات المزايا النسبية والتنافسية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 22، العدد الأول، مارس 2012.

(5) شريف محمد سمير فياض (دكتور)، آخرون، دراسة مقارنة للمؤشر المركب للتنافسية والميزة الظاهرية لصادرات البطاطس المصرية إلى الإتحاد الأوروبي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 15، العدد الرابع، ديسمبر 2005.

(6) مسعد السعيد رجب (دكتور)، آخرون، تحليل السياسات الإنتاجية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 23، العدد الأول، مارس 2013.

(7) منال السيد محمد الخشن (دكتور)، دراسة إقتصادية للصادرات الزراعية المصرية لأهم أصناف الموالح المصرية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 23، العدد الثالث، ديسمبر 2005.

(8) منى فخري جورجي (دكتور)، آخرون، أثر السياسات السعرية الزراعية على بعض محاصيل الحبوب فى مصر، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 23، العدد الثاني، يونيو 2013.

(9) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، السياسات الزراعية السعرية، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بمنظمة الأغذية والزراعة، القاهرة 1993.

(10) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوى، أعداد متفرقة.

(11) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(12) الموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة، http://www.fao.org

الملحق

جدول (1): المحددات الإنتاجية والإقتصادية لمحصول البرتقال في مصر خلال الفترة (2000-2012)

السنوات	المساحة الكلية (ألف فدان)	المساحة المثمرة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن/فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	السعر المزرعي (جنية/طن)	الإيراد الكلي للبرتقال (ألف جنية/فدان)	التكاليف الإنتاجية	سعر التصدير للبرتقال($/طن)	كمية صادرات البرتقال المصري (ألف طن)	قيمة صادرات البرتقال المصري (مليون دولار)	صافي العائد (ألف جنية/فدان)
2000	208.74	201.02	8.01	1610.52	650.00	6.90	5.80	212	234.17	16.56	1.10
2001	209.58	199.03	7.59	1696.29	658.00	7.35	5.85	196	257.86	50.62	1.50
2002	210.34	198.91	9.09	1808.58	674.00	6.95	6.70	209	126.73	26.54	0.25
2003	214.80	197.66	8.94	1767.71	691.00	8.20	6.90	234	165.99	39.19	1.30
2004	220.10	198.05	9.34	1850.03	737.80	8.70	7.00	299	222.01	76.88	1.70
2005	224.40	201.24	9.64	1940.42	756.10	9.15	7.30	349	214.15	74.91	1.85
2006	236.44	209.12	10.14	2120.05	992.00	9.20	7.50	230	282.66	65.27	1.70
2007	248.53	212.71	9.66	2054.63	1226.00	11.25	8.00	362	271.28	99.14	3.25
2008	261.83	222.24	9.62	2138.43	921.00	11.95	8.75	598	637.90	238.94	3.20
2009	296.37	234.57	10.11	2372.26	1097.00	12.15	9.30	602	821.99	494.75	2.85
2010	314.12	241.10	9.96	2401.02	1155.00	13.95	9.50	598	820.74	397.52	4.45
2011	333.85	262.91	9.81	2577.72	1200.00	14.75	10.80	516	1042.27	538.16	3.95
2012	355.93	282.69	9.86	2786.40	1250.00	16.25	11.10	343	1322.14	453.77	5.15
المتوسط	256.54	220.10	9.37	2086.46	923.68	10.52	8.04	365.23	493.84	197.87	2.48

المصدر: جمعت من مراجع (10، 11، 12).

COMPARATIVE ADVANTAGE AND COMPETITIVENESS OF EXPORT OF ORANGE TO FOREIGN MARKETS

A. A. Refaat and E. S. Soliman
Department of Agricultural Economics – Deaseart Resgerche Center

ABSTRACT: *Study aimed at identifying the comparative advantage and competitiveness and economic effects on the prudent Egyptian Orange export. The study achieved its objectives through the use of statistical analysis, some descriptive standards and analytical and statistical standards, through the use of mathematical averages, percentages and annual growth rates of the changes under consideration, as well as to assess some policy analysis; matrix transactions during the period (2000-2012) has been estimated as The Composite Index on account of the competitive and comparative advantage and account for the apparent intensification of employment and the relative proportion of the world market penetration of Orange and strategy driven during the period (2000-2012). In addition to that, the estimated partial equilibrium model for Orange, and strategy driven during the period (2000-2012).*

Results of the study on the most important set of facts:

- *Estimated annual production increase of Orange, 89.7 tons, represent 4.30% from annual proudut during the study period (2000-2012).*
- *Recorded net revenue of local Orange is estimated at about* 2473.07 *L.E shortages of about* %24.76 *of its economic of about* 3085.42 *L.E during the study period.*
- *As the amount of production compared with the provision of hard currency for Orange hard currency around* 3.42 Thousand Dollars. *respectively during the study period.*
- *Noted that the fluctuation of the rate of penetration clear and competitive composite index of Orange in the period (2000 -2012) which will. Adversely affect not only on the Egyptian exports of these commodities, but on agricultural exports in general, which indicates the absence of an efficient export plan to export such goods to world markets.*
- *Showed that there is comparative relative advantage of the Egyptian orangesexportes to the global markets,this advantage increased more than one correct in all years with an average about 13.856,24.876 in arrangement during the mentioned period.*
- *The Exported Oranges has an important effects in the total Egyptian Agricultural Exports.*

Key word: *Nominal Protection Coefficien, Effective Protection Coefficient, Domestic Resource Cost*